

كمال الدين وتمام النعمة

[96] نبه على مكانه، ودل على موضعه لئلا يكون فعله بأمر المؤمنين والحسن والحسين عليهم السلام محاباة، وهذا واضح، والحمد لله، ثم دلنا على أن الامام بعد أمير المؤمنين الحسن باستخلاف أمير المؤمنين عليه السلام إياه واتباع أخيه له طوعاً. وأما قوله: " إن المؤتمة خالفت الاجماع وادعت الامامة في بطن من العترة " فيقال له: ما هذا الاجماع السابق الذي خالفناه فانا لا نعرفه، اللهم إلا أن تجعل مخالفة الامامية للزيدية خروجاً من الاجماع، فان كنت إلى هذا تومي فليس يتعذر على الامامية أن تنسبك إلى مثل ما نسبتها إليه وتدعي عليك من الاجماع مثل الذي ادعيت عليه، وبعد فأنت تقول: إن الامامة لا تجوز (1) إلا لولد الحسن والحسين عليهما السلام فبين لنا لم خصمت ولدهما دون سائر العترة لنبين لك بأحسن من حجتك ما قلناه، وسيأتي البرهان في موضعه إن شاء الله. ثم قال صاحب الكتاب: وقالت الزيدية: الامامة جائزة للعترة وفيهم لدلالة رسول الله صلى الله عليه وآله عليهم عاماً لم يخص بها بعضاً دون بعض، ولقول الله عز وجل لهم دون غيرهم باجماعهم: " ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا - الآية " (2). فأقول - وبالله التوفيق - : قد غلط صاحب الكتاب فيما حكى لان الزيدية إنما تجيز الامامة لولد الحسن والحسين عليهما السلام (3) خاصة، والعترة في اللغة العم و بنو العم، الاقرب فالاقرب، وما عرف أهل اللغة قط ولا حكى عنهم أحد أنهم قالوا: العترة لا تكون إلا ولد الابنة من ابن العم، هذا شيء تمنته الزيدية وخذعت به أنفسنا وتفردت بادعائه بلا بيان ولا برهان، لان الذي تدعيه ليس في العقل ولا في الكتاب ولا في الخبر ولا في شيء من اللغات وهذه اللغة وهؤلاء أهلها فاسألوهم

(1) في بعض النسخ " لا تكون ". (2) فاطر: 32،

وتمام الآية " فمنهم ظالم لنفسه ومنهم مقتصد ومنهم سابق بالخيرات باذن الله ذلك هو الفضل الكبير ". (3) في منقوله المترجم في كتاب المسمى بنامه دانشوران ج 4 ص 278 " الزيدية إنما تجيز الامامة لولد الحسن عليه السلام ". كمال الدين - 6 - (*)